افتتاح منتدى المال والأعمال «مكافحة الفساد: بين القول والعمل»

خليل ممثلاً سلام: كيف نتجاوز الفساد ولم ننجز موازنة منذ 10 أعوام؟
سلامة: القطاع المصرفي بات مجهزاً بوسائل تأمين الإدارة الرشيدة والشفافية

خليل متحدثاً خلال الافتتاح

الحاج حسن وعبود أثناء الجلسة الثانية من المنتدى

برعاية رئيس الحكومة تمام سلام، ممثلاً بوزير المالية علي حسن خليل، نظمت شركة «كونفكس إنترناشونال ش.م.ل» بالتعاون مع مصرف لبنان، منتدى المال والأعمال «مكافحة الفساد: بين القول والعمل»، في فندق «فينيسيا» – بيروت.

وشارك في جلسة الافتتاح إلى جانب خليل، كلّ من حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، ومدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي فريد بلحاج، ورئيس الجمعية اللبنانية للجودة (LSQ) فادي صعب، ورئيس مجلس إدارة شركة «كونفكس إنترناشونال ش.م.ل» ورئيس الندوة الاقتصادية رفيق زنتوت.

بداية، تحدث زنتوت، مؤكداً «أنّ المطلوب اليوم هو خطة واضحة لزيادة الإنتاجية ووضع برنامج اقتصادي متكامل بين القطاعين العام والخاص، ناهيك عن موضوع إقرار الموازنة العامة والتي دونها عقبات وخلافات».

ثم تحدث صعب، فقال: «إنّ مخالفة الأصول القانونية والقواعد المالية في تسيير الأعمال الخاصة ليست شطارة، وإنّ هدر قدرات الدولة وعرقلة النمو الاقتصادي للاستفادة الفئوية والمصالح المناطقية ليست ريادة، كما أنّ تشويه التمثيل الديمقراطي الصحيح واعتماد المحسوبية بدل الكفاءة، ليست زعامة، كذلك فإنّ استخدام السلطة والنفوذ لتحقيق مكاسب فردية، ليست قيادة. بل، هذا هو الفساد بأبسط أشكاله والذي يعتبر العقبة الأكبر أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتكلفة أكثر من مليارين و600 مليون دولار في العام 2014، أي 5 في المئة من الناتج المحلي العالمي، ما يضيف أكثر من 10 في المئة أعباء غير مباشرة على تكلفة الإنتاج في قطاع الأعمال».

ولفت بلحاج، بدوره، إلى أنّ «دور البنك الدولي يكمن بالعمل من أجل الشفافية ومكافحة الإساءة للمال العام، من خلال مشاريعه، وهذا لضمان تنمية عادلة ومستدامة».

ودعا طربيه، من جهته، إلى «ورشة وطنية جامعة للقطاعين وشاملة للمجتمع المدني ومؤسساته الناشطة تستهدف استعادة الهوية المؤسسية للبلد وإعادة تفعيلها ضمن نظم المعلوماتية والحداثة». وقال: «من الممكن جمع هذه الجهود ضمن هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد تأخذ على عاتقها وضع خريطة طريق، ونقترح أن يكون من أبرز إحداثياتها: إعادة الاعتبار إلى الإدارات المعنية بتصويب مهمّات وأعمال ومصروفات القطاع العام، وفي مقدمها: مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، أجهزة الرقابة وحماية المستهلك في الوزارات والإدارات، وذلك عن طريق ملء الفراغات في ملاكات هذه الإدارات ورفع الأيدي السياسية عنها وتمكينها من ممارسة مهمّاتها بحرية ومسؤولية».

أما حاكم مصرف لبنان، فقد لفت إلى «أنّ الأزمة المالية التي عصفت بالعالم سنة 2008، زادت الضغوط على المصارف والمؤسسات المالية حتى تقوم بتعزيز مفهوم الإدارة الرشيدة والشفافية»، مشيراً إلى «أنّ القطاع المصرفي والمالي في لبنان بات مجهزاً، بفضل التعاميم التي صدرت عن مصرف لبنان، بالأدوات والوسائل الكفيلة بتأمين الإدارة الرشيدة والشفافية».

وقال وزير المالية علي حسن خليل: «لا يمكن أن أتحدث عن انتظام للعمل وعن تجاوز لواقع الفساد، والدولة عاجزة ولا تستطع بمؤسساتها أن تنجز موازنة عامة منذ 10 سنوات وحتى اليوم، وهو سؤال لن أستطع خلال سنة من تولي المسؤولية أن أصيب إجابة منطقية معقولة عليه أمام أي من الجهات الدولية المعنية والمهتمة بالشأن اللبناني. حيث لا يمكن تفسير أو تبرير كيف يستطيع بلدٍ أن يدير مؤسساته وإداراته في ظلّ غياب موازنة عامة ترسم سياسة الدولة الإنمائية والخدماتية، تطلق عملية الإنفاق وقواعد تأمين الواردات ومدى توازن هذه الواردات مع النفقات وغيرها من الأمور التي تحفظ الدولة وتطلق بالتالي عمل المؤسسات على اختلافها».

وتخلل المنتدى جلستان حواريتان: الأولى بعنوان الخطط الإصلاحية وفرص النجاح، تحدث فيها كلّ من صعب الذي أدار الحلقة، إلى جانب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دي فريج، ورئيس لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط النائب جان أوغاسبيان، ووزير الداخلية السابق زياد بارود، ووزيرة المالية السابقة ريا الحسن، ونائب رئيس جمعية المصارف رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك «لبنان والمهجر» سعد الأزهري.

الجلسة الثانية

أما الجلسة الثانية، فحملت عنوان «القطاعات الإنتاجية أمام التحديات»، وشارك فيها كلّ من وزير الصناعة حسين الحاج حسن، وزير السياحة السابق فادي عبود، ورئيس مجلس إدارة شركة InfoPro رمزي الحافظ، ونقيب أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية منير البساط.

وتحدث الحاج حسن عن «كلفة الفساد والرشاوى على القطاع الصناعي»، فأكد أنها «أقلّ بكثير من كلفة السياسات الاقتصادية التي اعتمدت في السنوات الماضية، وخصوصاً أنها لم تكن متناسقة لتتلاءم مع دعم وتطوير القطاعات الإنتاجية»، معدّداً بعض الأمثلة على ذلك منها «السياسات العقارية التي رفعت سعر الأرض من دون فرض ضرائب على التحسين العقاري، وفي قطاع الطاقة حيث لم تنجح الدولة في تصحيح قطاع الكهرباء منذ 25 سنة ومن دون التمكن أيضاً من استخراج النفط، وكذلك في عدم النجاح في إصلاح وانعكاس ذلك على كلفة العمالة». وسأل: «ألا يعتبر ذلك فساداً».

وأضاف: «لا أنكر وجود فساد ورشاوى في الإدارة، وأشدّد على استئصالها، لكنّ الفساد أكبر وهو ناجم عن السياسات الاقتصادية الخاطئة». وسأل: «عندما يخسر الصناعيون والمزارعون وتندثر قطاعات صناعية في لبنان نتيجة لهذه السياسات ولا يحاسب أحد، ألا يعتبر ذلك فساداً».

وعرض عبود عدداً من الأرقام التي قال إنها «تعكس بوضوح فشلنا الواضح في ترشيق نظامنا الاقتصادي وإبعاد براثن الفساد عنه، فشلنا في تنمية قطاعاتنا الإنتاجية وفي استثمار مشاريع جديدة».

ولفت إلى «أنّ نتيجة الابتزازات والتنفيعات عدم القدرة على تحقيق أي نمو أو جذب استثمارات، فالصناعي والتاجر والزراعي يعانون كلّ يوم لتسيير أعمالهم، في رحلة عذاب يومية».

وشدّد على «ضرورة إنشاء المجلس الأعلى للتنافسية وإقرار قانون حرية الوصول إلى المعلومات، لكونهما يشكلان العدة الضرورية لمحاربة الفساد».

وحمّل المسؤولية «لكلّ الكتل السياسية في محاربة الفساد»، داعياً إلى «تفعيل الرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة وإصلاح بعض النصوص القانونية وتعليم تطبيقها في شكل سليم، بالإضافة إلى تحديث بعض التشريعات بما يتلاءم والواقع القائم».

وحمّل الحافظ، من جهته، الشعب مسؤولية محاربة الفساد، «لأنه يعيد انتخاب الطبقة السياسية نفسها، والشعب لا يحاسب وإن وجد أحد الأفراد ليحاسب، يكون فقط نكاية بفريق سياسي أو لمدح فريق سياسي آخر».

وختاماً، تحدث البساط، فقال: «كنا نتمنى أن يسمى ملف سلامة الغذاء وليس الفساد الغذائي»، لافتاً إلى «أنّ سمعة المنتجات اللبنانية قد تضرّرت بسبب هذه الحملة».

وأضاف: «نحاول أن نعيد تصويب هذا الملف من خلال معالجة فحص العينات، فقدرة تحمل أي مختبر لا تتعدى الـ 50 عينة، وضمن الحملة هناك 300 عينة، ما يؤثر سلباً على العينات المطلوب فحصها أساساً».

> الحاج حسن: عندما يخسر الصناعيون والمزارعون في لبنان نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة ولا يحاسب أحد ألا يعتبر ذلك فساداً»؟

> عبود: إنشاء المجلس الأعلى للتنافسية وإقرار قانون حرية الوصول إلى المعلومات يشكلان العدة الضرورية لمحاربة الفساد

أبو فاعور عرض مع هارون المشاكل العالقة مع وزارة الصحة

عقد وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور اجتماعاً مطولاً مع وفد من أصحاب المستشفيات الخاصة برئاسة سليمان هارون، في مبنى الإدارة المركزية في الجامعة اللبنانية، جرى خلاله تبادل وجهات النظر والآراء والمقترحات حول القضايا العالقة بين وزارة الصحة والمستشفيات، ولا سيما تلك المتعلقة بكيفية استقبال المستشفى للمواطنين الذين يعالجون على حساب الوزارة.

ووصف أبو فاعور الاجتماع بأنه «جلسة مكاشفة للنقاش في أمر يجب ألا يستمر وهو الإشكال الحاصل بين العدد الكبير من المرضى المسجلين على حساب وزارة الصحة وعدد من المستشفيات التي لا تستقبلهم»، لافتاً الى أنه «استمع إلى عدد من المطالب المحقة لدى المستشفيات ومطالب أخرى غير محقة ولا تأتي من ضمن الأولويات في المرحلة الراهنة».

وشدّد على أن «ليس لدى وزارة الصحة موقف معاد للمستشفيات وأصحابها، إنما هناك قضايا عالقة ولا يمكن أن تستقيم العلاقة من دون حلها. فهناك إذلال وازدراء للمواطن الفقير في الكثير من المستشفيات، حيث تظهر معظم المراجعات التي تتلقاها الوزارة أن المواطنين الفقراء يتعرضون لمعاملة سيئة في المستشفيات».

وتطرق إلى «الرشاوى التي تدفع من قبل بعض المستشفيات للأطباء المراقبين في وزارة الصحة»، مذكراً بإحالة أكثر من عشرة أطباء على القضاء»، داعياً «المستشفيات إلى التوقف عن هذه الرشاوى، باعتبار أنّ القانون يحاسب الراشي والمرتشي».

هارون

وأكد النقيب هارون، من جهته، «أنّ المشاكل لا تحل بكبسة زر وتتطلب وقتاً، على أن تبدأ النقابة من جانبها بخطوات إيجابية تشجع الوزير، من جهته، على اتخاذ مواقف إيجابية تلبي المطالب التي تطرحها المستشفيات».

وشدّد على «أنّ التشهير بالمستشفيات غير مقبول من أحد، فقطاع المستشفيات هو قطاع ناجح وله أهميته الاجتماعية والاقتصادية، وقد أثر جو التشهير وتكبير المشاكل الصغيرة على العلاقة بين المستشفيات ووزارة الصحة وغيرها من الوزارات، وبين المستشفيات والمواطنين»، معتبراً «أنّ «هذا الجو مفتعل، وخصوصاً أنّ إحصائيات وزارة الصحة تظهر أنّ المشاكل ليست في حجم التشهير الممنهج الذي حصل في بعض وسائل الإعلام».

ولفت هارون إلى «ضرورة أن تكون وزارة الصحة حاضنة للمستشفيات على غرار حضانتها للمواطن المريض».

«الضمان»: سلفات للمستشفيات بـ 52 مليار ليرة

أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي القرار الرقم 211 تاريخ 18 آذار 2015 المتعلق بإعطاء المستشفيات المتعاقدة مع الصندوق سلفات مالية على حساب معاملات الاستشفاء للمضمونين المتوجبة عن آذار 2015، وبلغت قيمتها 52 مليار ل.ل. (حصة المستشفيات 43 مليار ل.ل. وحصة الأطباء 9 مليارات ل.ل.)

وأوضح بيان صادر عن كركي، أنه «سيتمّ تحويل المبالغ المحدّدة في القرار إلى الحساب المصرفي لكلّ مستشفىً بعد التأكد من تسديد الاشتراكات المتوجبة، وكذلك إلى الحساب المصرفي لكلّ لجنة طبية في هذه المستشفيات».

تجدر الإشارة إلى أنّ «قيمة السلفات المالية الممنوحة للمستشفيات زادت في خلال العام 2015 بنسبة 4.9% مقارنة بالعام 2014».

وذكّر كركي في المناسبة «جميع المستشفيات المتعاقدة مع الضمان، بضرورة التزام استقبال جميع المرضى المضمونين من دون تمييز وبالتعرفات المقرّرة من قبل الصندوق».

لجنة الدفاع عن المستأجرين دعت إلى الاعتصام الاثنين

دامرجي: لن يشردنا مستثمر أو سمسار

عقدت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين لقاء في مركز الاتحاد الوطني للنقابات في وطى المصيطبة جرى خلاله البحث في تطورات قانون الإيجارات وخطة التحرك لمنع تنفيذه.

وتحدث رئيس الاتحاد الوطني للنقابات كاسترو عبدالله، مشيراً إلى «أنّ لجنة الإدارة والعدل بدأت في التمادي وهذا ليس جديداً عليها في الأسلوب والتعاطي والبلطجة على المستأجرين»، متهماً اللجنة «بالوقوف إلى جانب المالك». ودعا المستأجرين إلى الاعتصام الإثنين المقبل أمام المتحف الوطني».

وحمّل رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في بيروت وجيه دامرجي، من جهته، الدولة «مسؤولية أي ضربة كف ستحصل نهار الإثنين»، مطالباً «بحق بدل الإخلاء وحقّ التعويض والسكن الذين كرسهما القانون».

وقال:»قررنا الدفاع عن حقوقنا وبأعلى صوت. لن يشردنا مستثمر أو سمسار عقار، فحماية عائلاتنا في السكن هو حقّ ولن ترهبنا تهديدات ولن يخفينا أحد، وأنا أول شخص عملت على مدّ اليد إلى المالكين، لكن للأسف بعضهم يريد تهجير أهلنا في بيروت، ونحن مدعوون جميعاً إلى المشاركة في الاعتصام الإثنين المقبل على درج المتحف».

أما عضو لجنة المتابعة زكي طه، فقال: «نطلق اليوم صرخة وجع في وجه سماسرة العقارات، لأنّ هؤلاء لا يفكرون إلا بمصالحهم وليس بالفقراء، رفضنا القانون الذي ولد ميتاً واستطعنا، على امتداد سنة، أن نعمل على كشف فضائح السماسرة والمالكين التجار. ونحن مع المالكين القدامى لأنّ هذا القانون لا يخدم إلا السماسرة».

ووزعت اللجنة بياناً أشارت فيه إلى «أنّ قانون الإيجارات الصادر قبل عام يصادر حقوق المستأجرين في السكن ويلغي ضمانات استقرارهم ويقرّر تهجيرهم وتشريدهم في الوطن وأينما كان».

وجدّدت التأكيد «أنّ الدولة هي المسؤول الأول والأخير عن معالجة أزمة السكن وتأمين حقّ السكن المقدس وتوفير ضمانات الحصول عليه»، معتبرة «أنّ سياسة الهروب ورمي المسؤولية على المالكين، والاستمرار في تنظيم النزاعات والصراعات وإدارتها بين المالكين والمستأجرين، هي سياسة لا تبني وطناً ولا تقيم عدالة اجتماعية ولا تؤمن استقراراً ولا تحمي سلماً أهلياً، وإنّ معالجة الأزمة لا تتحقق باستباحة البلد للشركات العقارية ورؤوس الأموال وتجار البناء، ولا بمصادرة حقوق المستأجرين المكتسبة وإلغاء ضمانات استقرارهم، ولا بإصدار قوانين وتشريعات تنظم السطو على عقارات صغار المالكين بحجة رفع الغبن عنهم».

غداء حواري لـ«تجمع رجال الأعمال» عن تحوّل الاقتصاد في بريطانيا وألمانيا من تقليدي إلى إبداعي

نظم «تجمع رجال الأعمال اللبنانيين» غداء حوارياً أمس، مع السفيرين البريطاني طوم فليتشر والألماني كريستيان كلاجس، لمناقشة تجربة بلادهما حول موضوع «التحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد إبداعي»، حضره وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب، سفيرة الاتحاد الأوروبي أنجلينا إيخهورست، النواب: ابراهيم كنعان، فادي الهبر، وجان أوغاسبيان، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين والنائب الثاني سعد عنداري، وحشد من رؤساء المصارف والصحافيين ورجال الأعمال.

وألقى رئيس التجمع فؤاد زمكحل كلمة أوضح فيها «أنّ الاقتصاد الإبداعي هو مجموعة من الأنشطة التي تستثمر الإبداع الجمالي والفني، ويعرف بقطاع الاقتصاد التقليدي الرابع الذي يضم أيضاً قيماً من الصعب قياسها. وتشمل الصناعات الإبداعية الفنون التقليدية والحرف اليدوية والنشر والموسيقى والفنون البصرية وفنون الأداء ومجموعات من الأنشطة تتطلب المزيد من التقنيات والخدمات، مثل صناعة الأفلام والتلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الجديدة والتصميم».

زمكحل بين كلاجس وفليتشر

> زمكحل: علينا أن ننظر إلى الاقتصاد اللبناني على أنه متخصّص لا جماهيري... ومختبر اقتصادي وتجاري وصناعي

وأضاف: «علينا أن ننظر إلى الاقتصاد اللبناني على أنه اقتصاد متخصّص لا اقتصاد جماهيري، وعلى أنه اقتصاد الجودة والتحسين وخلق الأفكار وابتكار المنتجات والمفاهيم والعلامات التجارية، هذه هي نقاط القوة التي يجب أن نعتمد عليها. حالياً، لا بدّ من النظر إلى لبنان على أنه مختبر اقتصادي وتجاري وصناعي ومختبر خدمات، حيث يتم ابتكار الأفكار والمفاهيم والمنتجات والعلامات التجارية، ويتم إنشاء طرق للإدارة، مختبر حيث يتم إجراء جميع أنواع الاختبارات لمواجهة أسواق أكبر. هو أرض خصبة حيث نقوم بإنشاء واختبار وتحسين وتدريب الموارد البشرية لدينا لنصدّر، في نهاية المطاف، معرفتنا ومهاراتنا وأفكارنا ومنتجاتنا وشركاتنا إلى جميع أنحاء المنطقة والعالم، وخصوصاً نحو الأسواق الكبيرة المحتملة، والقارات ذات النمو المهم مثل الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية».

وأشار السفير البريطاني إلى «أنّ الإبداع هو جزء من الحمض النووي اللبناني والبريطاني». وقال: «كنا دائماً شعباً مبتكراً، يتطلع إلى الخارج، وهذا عندما نكون في أفضل حال».

ولفت إلى «أنّ العلامة التجارية اللبنانية تتعرض للهجوم، وهي علامة تجارية قوية، تجمع بين الأمل والصمود والموهبة»، مشيراً إلى «أنّ وسائل الإعلام الدولية تنقل صورة الحالة السائدة في لبنان كبلد على شفير الانهيار، بلد عنيف ومنقسم».

وأضاف: «نحن أيضاً في حاجة إلى جهد جماعي لحماية العلامة التجارية اللبنانية، ويحتاج الأمر إلى قادة يتمتعون بالرؤية، وإلى مدنيين مصمّمين على محاسبتهم، فيما يخصّ الرؤية، وتمكينهم من القيام بذلك. لدى لبنان شبكات كبيرة في عصر الشبكات، فهو يتمتع بموقع محوري في وقت تتحرك السلطة جنوباً وشرقاً، ويتمتع أيضاً بتنوع استثنائي، في الوقت الذي ستحتاج البلدان إلى العمل عبر القارات على نحو متزايد. شخصياً ما زلت أومن بالعلامة التجارية اللبنانية ولم أتخلّ عنها، ومن خلال الجهود التي تبذلونها، من الواضح أنكم لم تتخلوا عنها أيضاً».

أما السفير الألماني فقد أشار إلى «أنّ الاقتصاد الإبداعي اكتسب أهمية بالغة من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتعزيز الشراكة والتواصل بين مؤسسات القطاع الخاص، والعولمة الثقافية والمزيد من وقت الفراغ»، لافتاً إلى «أنّ عبارة الاقتصاد الإبداعي هي تطويل وحشو، وليس من نجاح في القطاع الخاص من دون المبادرة والديناميكية والإبداع، بما في ذلك الأخطار وخصوصاً خطر الفشل».

وقال: «إنّ نجاح الاقتصاد الألماني يستند على الشركات الصغيرة والمتوسطة. أما فيما يتعلق بالصناعات الإبداعية، فقد تمّ تسجيل 248.721 شركة أو رجال أعمال منفردين في عام 2013، مع رقم مبيعات قدره 145 مليار يورو وعدد موظفين بلغ 1.038.601 موظفاً. مثال على ذلك : صناعات الموسيقى الكلاسيكية».

وختم: «إنّ فلاسفة سيليكون فالي الذين يجمعون التفكير اليهبي مع الرأسمالية الصعبة، هدفهم التقدم التكنولوجي الدليلي وليس التقدم المستقيم، ويريدون تغيير طريقة تفكيرنا وعيشنا، وعلينا أن نستوحي من أفكارهم بطريقة مبدعة ولكن بوعي شديد كي نبقى أسياد مصيرنا. ولبنان يضم العديد من المواهب والعبقريات الكبيرة التي ينبغي استخدامها لمصلحة البلاد».

> كلاجس: لبنان يضم مواهب وعبقريات كبيرة ينبغي استخدامها لمصلحة البلاد

> فليتشر: العلامة التجارية اللبنانية قوية لكنها تتعرض للهجوم ويجب حمايتها بجهد جماعي

نشاطات اقتصادية

● افتتح وزير الاتصالات بطرس حرب أعمال الدورة السادسة لمؤتمر «عرب نت» في فندق «غراند أوتيل» – الحبتور»، ممثلاً رئيس الحكومة تمام سلام. وألقى حرب كلمة أكد فيها «أنّ الاقتصاد العالمي قد شهد في السنوات العشرين الأخيرة تحولا جذرياً، فأضحى الاقتصاد الرقمي، وبالتالي اقتصاد المعرفة، قوة الدفع الأساسية لتنمية المجتمعات البشرية التي تحولت إلى مجتمعات ذات حاجات جديدة لا يمكن تلبيتها إلا بالتكنولوجيا الحديثة وما توفره من إمكانات تطور الإنسان وتجعل حياته في أفضل حال».

● استقبل وزير الزراعة أكرم شهيب وفداً من اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في البقاع برئاسة جهاد بلوق وبحث معه «ملف العمالة السورية في لبنان وسبل تنظيم وجودها وعملها ضمن الأراضي اللبنانية، كما تطرق البحث إلى ملف تهريب الحليب والمطالبة بمشاركة الوزارات المختصة: الصناعة، الاقتصاد، والزراعة بالإضافة إلى أصحاب المعامل والتعاونيات الزراعية والمزارعين ومربي الأبقار في معالجة مشكلة تسويق الحليب والمواضيع الزراعية كافة والتعاون مع الجمارك للحدّ من تهريب الحليب عبر الحدود».

والتقى شهيب وفداً من الشركة المختلطة للتبريد ش.م.ل. برئاسة رئيس مجلس الإدارة – المدير العام الشيخ فؤاد جميل الخازن، وجرى البحث في آلية عمل الشركة وإيجاد الآليات الضرورية لتفعيل عملها.

● التقى وزير السياحة ميشال فرعون وفداً من غرفة التجارة الأسترالية –اللبنانية برئاسة رئيس دائرة العلاقات التجارية بين أستراليا ولبنان مايكل رزق عرض معه العلاقات بين لبنان وأستراليا، وخصوصاً على الصعيدين التجاري والسياحي.

ثم استقبل وفداً من الرابطة المارونية وجه إليه دعوة لحضور المؤتمر المسيحي العالمي الذي سيقام في 24 و25 تموز المقبل.

● ذكرت وزارة المالية «جميع المالكين والمستثمرين لعقارات تزيد قيمة إيراداتها السنوية عن 20 مليون ليرة لبنانية عن القسم الواحد من العقار، بضرورة التسجيل على النظام الإلكتروني والتصريح إلكترونياً وتسوية ضريبة الأملاك المبنية المتوجبة في مهلة أقصاها 31/3/2015».

كما ذكرت الوزارة بعنوان موقعها الإلكتروني www.finance.gov.lb «حيث يمكن للمكلفين بالضريبة المذكورة الولوج إليه واتباع الخطوات المخصّصة لتلك الخدمة الإلكترونية».

فرعون والوفد الأسترالي